

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٦٥

الأربعاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):
إنني فخورة بأن أعرض اليوم، بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع
القرار، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/72/L.19 بشأن التحقيق
في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد
ومرافقيه. ونحن ممتنون جدا لجميع الوفود التي انضمت إلينا في
هذا المسعى وأود أن أشكر جميع المشاركين على دعمهم.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للقاضي عثمان
وفريقه على عملهما بشأن هذه المسألة، ولجميع الدول الأعضاء
التي تعاونت مع التحقيق وساهمت فيه. ومنذ عام ٢٠١٥،
حقق القاضي عثمان، أولا بصفته رئيس فريق الخبراء المستقل
المنشأ عملا بالقرار ٢٤٦/٦٩ ومؤخرا كشخصية مرموقة عينها
الأمين العام، تقدما كبيرا في التحقيق. ولدينا الآن فرصة فريدة
لتسليط الضوء على ما حدث في ندولا في ١٧ أيلول/سبتمبر
١٩٦١. وقد خلص القاضي عثمان في تقريره الأخير (انظر
A/71/1042) إلى أنه من المحتمل أن هجوما أو تهديدا خارجيا

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد
سايبكال (أفغانستان)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة
المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه

مشروع القرار (A/72/L.19)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء
بأن البت في مشروع القرار A/71/L.19 سيتأجل إلى موعد الحق
لإتاحة الوقت لاستعراض آثاره على الميزانية البرنامجية من قبل
اللجنة الخامسة. سوف تبت الجمعية في مشروع القرار حالما
يصبح تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية المترتبة عنه في
الميزانية البرنامجية جاهزاً.

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ليعرض مشروع القرار

.A/72/L.19

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، المعني إلى: <http://documents.un.org>



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1742155 (A)



وبما أن مشروع القرار يتضمن أثرا ضئيلا مترتبا على الميزانية البرنامجية، فسوف يُعتمد بعد أن تنظر اللجنة الخامسة في المسألة في وقت لاحق في هذا الشهر. وفي غضون ذلك، ستبقى قائمة مقدمي المشروع مفتوحة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا وإلى شركائنا في هذا المسعى.

ويجب على الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء الآن أن تبذل قصارى جهدها لمعرفة ما حدث لرحلة الطائرة SE-BDY. ونحن مدينون لأسر أولئك الذين لقوا حتفهم قبل ٥٦ عاما، الذين يراقب الكثير منهم هذا الاجتماع من مختلف أنحاء العالم. ونحن مدينون للأمم المتحدة بوصفها منظمة، وللجميع في هذه الجمعية الذين يسعون إلى مواصلة العمل بذات الروح التي عمل بها السيد همرشولد. وكما قال الأمين العام غوتيريش، فإن داغ همرشولد لم يؤمن بالأمم المتحدة فحسب، بل ألهم كثيرين آخرين بالإيمان بها أيضا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٠ من جدول الأعمال.

البند ١٧٦ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

مشروع القرار (A/71/L.10)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار A/72/L.10 لعرض مشروع القرار.

السيد تانو - بوتشويه (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بصفتي ممثلا لوزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، ورئيس مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبصفتي رئيس مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون

هو الذي تسبب في تحطم الطائرة. وهذا الاستنتاج يغير توازن الاحتمالات، وبالتالي للمتابعة الإضافية ما يبررها.

وفي ضوء ذلك، وانطلاقا من الدعم الثابت لتوصية الأمين العام بشأن سبل المضي قدما، تقدم السويد، بالتعاون مع الشركاء، مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم. لقد اعتمد مشروع القرار بالعناصر الثمانية القابلة للتنفيذ، أهمها، الواردة في الفقرات ١ و ٤ و ٥.

وتطلب الفقرة ١ إلى الأمين العام أن يعيد تعيين القاضي عثمان لكي يواصل عمله. ويستفيد هذا التحقيق الواسع النطاق كثيرا من الاستمرارية، ونعتقد اعتقادا راسخا بأن لا أحد في وضع جيد أكثر من القاضي عثمان للمضي قدما بهذه القضية.

وتطلب الفقرة ٤ إلى الأمين العام أن يكفل قيام الأمم المتحدة باستعراض السجلات والمحفوظات الخاصة بما تمهيدا لاحتمال رفع السرية عن المعلومات المتصلة بوفاة داغ همرشولد ومرافقيه؛ ونفهم أن العمل جار على قدم وساق بالفعل بشأن تلك المسألة، ونشكر الأمين العام على جهوده في هذا الصدد التي بذلها في الوقت المناسب.

ويشير القاضي عثمان أيضا إلى أنه من المرجح وجود معلومات إضافية هامة، لم تنشر بعد. واستنتج من ثم القاضي عثمان أن عبء الإثبات قد انتقل الآن إلى الدول الأعضاء كي تظهر أنها أجرت استعراضا وافيا للوثائق والمحفوظات التي في عهدها أو حوزتها، بما فيها تلك التي ما زالت سرية. لذلك، تشجع الفقرة ٥ جميع الدول الأعضاء التي قد تملك معلومات ذات صلة أن تعين بدون تأخير مسؤولا مستقلا رفيع المستوى لإجراء استعراض داخلي مخصص للاستخبارات والأمن والدفاع والمحفوظات لتحديد وجود المعلومات ذات الصلة تلك من عدمه. ونحن نعول على التعاون الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد. ومن مسؤوليتنا المشتركة السعي إلى معرفة الحقيقة الكاملة في هذا الشأن.

واليوم، ننوه بتزايد أهمية وجدوى التعاون النشط بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. ومن الواضح - في مواجهة النزاعات القديمة والجديدة هذه - أن التعاون بين المنظمين يكتسي أهمية استراتيجية.

وختاماً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني للوفود التي عملت بجد على وضع مشروع القرار. وأطلب الآن من جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء الصادر بوصفه القرار A/72/L.10.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد تشاتريسافاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي (A/72/L.10) وندعو إلى مواصلة التعاون بين المنظمين.

وبالإشارة إلى الصيغة الواردة في مشروع القرار التي تنوه إلى اعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للعام ٢٠٢٥، يشدد الاتحاد الأوروبي على أن مثل تلك الصيغة تخلو من أي تأكيد للإعلانات أو القرارات أو المقررات التي اعتمدها منتديات المنظمة، والتي ينبغي أن تكون على اتساق تام مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وفي إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص المبدأ الوارد في المادة ٢ وفي الفقرة ٧ من الميثاق. ونود في ذلك الصدد، أن نسجل في المحضر أن برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ المتعلق بقبرص لا يتفق مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

الإسلامي في نيويورك، يسرني عرض مشروع القرار A/72/L.10 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي". ويتسق مشروع القرار مع روح ورسالة وأغراض القرار ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ الذي قررت بموجبه الجمعية دعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها، وكذلك المشاركة في هيئاتها الفرعية بصفة المراقب.

ويكرر مشروع القرار التأكيد في فقرات ديباجته على الأهداف المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة وحفظ السلام وتسوية النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، علاوة على الوساطة والدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك حالات النزاع التي تشارك فيها الطوائف المسلمة.

ويشدد مشروع القرار على أن المنظمين ترغبان في تعزيز التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية، وكذلك في البحث المشترك عن حلول للمشاكل العالمية مثل المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين ونزع السلاح وتقرير المصير والترويج لثقافة السلام عن طريق الحوار والتعاون، وإنهاء الاستعمار وحقون الإنسان الأساسية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على مكافحة الإرهاب الدولي. ويرحب مشروع القرار بمبادرات الحوار بين الأديان المشتركة بين كلتا المنظمين وبالتعاون القائم بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي فقرات المنطوق، يرحب مشروع القرار بالتزام منظمة التعاون الإسلامي القوي بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويرحب أيضاً بتشاطر المنظمين الهدف المشترك المتمثل في تعزيز وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط، والتعاون بين المنظمين لمكافحة التعصب ووصم بعض الأشخاص بسبب انتمائهم الديني أو معتقداتهم.

الأعضاء في الأمم المتحدة في إصدار قرار في اللجنة الثالثة من الدورة الحالية بعنوان حالة حقوق الإنسان في ميانمار، سعيًا منهم لوقف الانتهاكات ضد أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار، وتشجيع الحوار بين مختلف الأقليات من أجل الإسهام في حياة آمنة وكرامة. كما تقوم المنظمة بدور فعال وإيجابي عن طريق تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية للاجئين في كثير من دول العالم.

إن منظمة التعاون الإسلامي لها دور فعال في معالجة كثير من القضايا الدولية ودعم كثير من المجالات، حيث تشمل هذه المجالات قضايا السلم والأمن، والقضية الفلسطينية والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغير المناخ والتنمية المستدامة والوسطية والثقافة والتناغم بين الأديان وتمكين المرأة والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

تضم منظمة التعاون الإسلامي عددًا من المؤسسات المتخصصة التي تعمل تحت مظلتها، بالإضافة إلى عدد من اللجان الدائمة التي تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمجة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيويًا وتكميليًا من خلال العمل في جميع المجالات.

إن التعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي في شتى المجالات وخاصةً منها السلم والأمن والمساعدات الإنسانية واللاجئين وتعزيز الحوار بين الأديان، والحضارات، ينهض بدور إيجابي في تعزيز ثقافة التسامح على جميع المستويات لخدمة السلام العالمي، ويسهم بشكل فعال في تعزيز المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

لذا، يدعو بلدي إلى توثيق سبل التعاون بين كلا المنظمين، ولا سيما التعاون بين وكالاتهما المتخصصة، الأمر الذي سيكون له دور فعال في الإسهام في بناء قيم السلام، ومنع نشوب

ونحث المنظمة على الامتناع عن اتخاذ مواقف من شأنها أن تقوض القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد الحقباني (السعودية): لقد بذلت المملكة العربية السعودية وما زالت منذ مشاركتها في تأسيس الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي جهودًا كبيرةً لتحقيق مقاصد الأمن والسلم الدوليين التي نتطلع إليها جميعًا، وتعزيز التفاهم المتبادل والوثام بين الأديان، والثقافات، وتعزيز ثقافة التسامح والاحترام المتبادل في مواجهة أيديولوجيات الكراهية والتطرف. وتواصل المملكة جهودها الخيرة للإسهام في إحلال السلام وإرساء الأمن والاستقرار في أرجاء العالم.

نجتمع اليوم في وقت يشهد فيه عالمنا الكثير من الأزمات والمخاطر والتحديات الأمنية المتزايدة وما تشكله من خطر وتهديدٍ للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون الوثيق والتنسيق الفعال بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية.

تعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعةً على أربع قارات، ويمثل عدد مواطنيهم حوالي مليار ونصف نسمة. تُمثل المنظمة الصوت الجماعي لدول العالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنه، دعمًا للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزًا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات الإقليمية والدولية.

كما أن للمنظمة دوراً فعالاً في معالجة الأزمات ومنع نشوب النزاعات، وتقديم المساعدات الإنسانية في كثير من دول العالم، ومن أمثلة ذلك، دعم القضية الأساس، التي من أجلها أنشئت منظمة التعاون الإسلامي وهي قضية فلسطين والدفاع عن الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة، والمتمثلة في بناء دولته على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧. إضافةً إلى ما قام به أعضاء منظمة التعاون الإسلامي مؤخراً بالتعاون مع الدول

إذ لم يعد سرا أن هناك حالة من التذمر بين عدد كبير من الدول الأعضاء في تلك المنظمة، نتيجة الممارسات اللاديمقراطية والبعيدة عن منهج العمل الجماعي، بسبب إصرار حكومة دولة المقر على فرض رؤيتها وإرادتها وقراراتها على أعمال المنظمة.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن القرار غير القانوني بتعليق عضوية الجمهورية العربية السورية في منظمة التعاون الإسلامي قد جرى خلال اجتماع استثنائي عقد في السعودية، مارست خلاله حكومة دولة المقر ضغوطا سياسية ومالية على العديد من الدول الأعضاء، من أجل تمرير ذلك القرار غير الشرعي دون احترام لقواعد الإجراءات المعتمدة في إطار عمل تلك المنظمة.

كما أذكر السادة الأعضاء بأن رئاسة تلك المنظمة قد أصدرت في نيسان/أبريل الماضي ٢٠١٧ بيانا رحبت فيه بالعدوان العسكري الأمريكي على سورية. وحينها تم إبلاغ الوفد الدائم لسورية في نيويورك من قبل أكثر من ١٥ دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي بأن رئاسة المنظمة قد أصدرت هذا البيان دون تشاور مع بقية الدول الأعضاء، بل وأنها رفضت سحب هذا البيان بعد احتجاج العديد من الدول الأعضاء على إصداره باسم المنظمة دون تشاور مع الدول الأعضاء. فأى انحاز سياسي وأخلاقي هذا يدفع رئاسة منظمة تمثل العالم الإسلامي إلى إصدار بيان يرحب بعدوان عسكري ضد دولة عضو ومؤسس لها!

لقد شهدت الحرب الإرهابية التي تعرض لها بلدي سورية على مدى ٧ سنوات تورطا مباشرا من حكومات بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من خلال دعمهم وتمويل وتسليح المجموعات الإرهابية المسلحة، وكذلك من خلال تنظيم وتسهيل وتمويل عمليات تدفق عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية والعراق. وكانت حكومة دولة

النزاعات، وتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والأفكار المتعصبة، وظاهرة التمييز ضد المسلمين، وتشجيع التفاهم عن طريق الحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات، والإسهام الذي قد يخلقه الحوار في تعزيز الوعي وفهم القيم المشتركة التي يتقاسمها أبناء البشرية كافة.

وختاما أود التأكيد على أن المتغيرات في عالمنا المعاصر، والتحديات التي نواجهها أمنياً، واقتصادياً، وفكرياً، وبيئياً، وصحياً وغيرها تفرض علينا تعزيز دور الأمم المتحدة وتفعيل مؤسساتها بالتعاون مع جميع المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية لمواكبة التغيرات والمستجدات على الساحة الدولية.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلدي التعبير عن موقفه، كدولة عضو مؤسس للأمم المتحدة، تجاه البند المعروض أمام الجمعية العامة ومشروع القرار الصادر في الوثيقة A/72/L.10، والمعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي“.

بداية، فإننا نذكر السادة ممثلي الدول الأعضاء بأن الجمهورية العربية السورية هي من الدول المؤسسة لمنظمة التعاون الإسلامي التي أنشئت في عام ١٩٦٩ كرد فعل على قيام إرهابي متطرف بحرق المسجد الأقصى. وللتاريخ، فإن منظمة التعاون الإسلامي التزمت حين تأسيسها في ذلك الوقت بواجب الدفاع عن القدس وعن فلسطين، واعتبرت نفسها ”الصوت الجماعي للعالم الإسلامي“.

إن الجمهورية العربية السورية تجمعها علاقات أخوة وصدافة متينة مع معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي تقدر عالياً وقوف العديد من حكومات وشعوب هذه الدول إلى جانب سورية في الحرب الإرهابية التي فرضت عليها. غير أن هناك ممارسات شاذة اليوم عن ميثاق تلك المنظمة، أي منظمة التعاون الإسلامي، وعن ميثاق الأمم المتحدة، باتت تقتضي إجراء مراجعة وتقييم لأداء منظمة التعاون الإسلامي،

الشريف عاصمة دولته القادمة لا محالة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن وبقوة: ماذا فعلت منظمة التعاون الإسلامي للقدس؟ وماذا ستفعل الآن لمواجهة محاولات البعث بمصير القدس ومقدساتها؟

إن مثل هذا القرار من الرئيس الأمريكي إزاء القدس سيعكس إن صدر، قناعته بأنه قادر على تجاهل الصوت والضمير الجماعي للمسلمين وللعرب، وبأنه قادر على عقد صفقات مشبوهة وراء الأبواب المغلقة مع من لا يمثل الحقوق الفلسطينية والعربية، ومع من لا يملك التصرف بهذه الحقوق أو التفاوض عليها. ومن هنا تتعاظم اليوم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق منظمة التعاون الإسلامي، فيما إذا أرادت أن تثبت أن "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي" ليس مجرد ظاهرة صوتية أو صدى بعيد لا يسمعه أحد.

ختاماً، إن موقف الجمهورية العربية السورية اليوم من مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي" ينطلق من الحرص على القدس وحقوق الفلسطينيين والمسلمين والمسيحيين فيها، وينطلق من الحرص على مصالح الشعوب الإسلامية جمعاء دون تمييز ودون تدخل في شؤونها الداخلية، وينطلق من الحرص على تربة الدين الإسلامي الكريم من ذلك الربط النمطي المزيف بينه وبين الإرهاب، وينطلق أيضاً من الحرص على معايير الديمقراطية والشفافية والمساواة في الحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وهو الأمر الذي يدفعنا إلى طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار الصادر في الوثيقة A/72/L.10.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أذربيجان البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار باسم منظمة التعاون الإسلامي

ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/72/L.10 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي". وباعتبارها إحدى كبرى المنظمات الحكومية الدولية، وذات

المقر في مقدمة هذه الحكومات التي رعت ومولت الإرهاب في سورية.

كما أن بعضاً من هذه الحكومات، وفي مقدمتها حكومة دولة المقر، أي السعودية، يتحمل إلى اليوم مسؤولية أساسية عن انتشار الإرهاب والتطرف العنيف في أنحاء كثيرة من العالم، وذلك من خلال تغذية الفكر الوهابي الديني المتطرف، ومن خلال إنشاء وتمويل مراكز دينية في أنحاء العالم ترعى هذا الفكر المتطرف وتنشره بين فئات الشباب في مدن كثيرة. وهذا أمر بطبيعة الحال يهدد السلم والأمن الدوليين، ويسبب لصورة المسلمين ويخرق التزام منظمة التعاون الإسلامي بتعزيز السلام والتسامح والحوار بين الحضارات.

كما أن حكومة دولة المقر مسؤولة اليوم، من خلال قيادة ما يسمى زورا بـ "التحالف العربي" عن مأساة إنسانية فظيعة أدت إلى مقتل وتشريد وتجويع مئات الآلاف من اليمنيين الأبرياء، وإلى تدمير اليمن وعودة أوبئة مثل الكوليرا بأعلى نسب إصابة شهدتها العالم منذ خمسين عاماً إلى اليوم.

وحكومة دولة المقر مسؤولة اليوم أيضاً عن تغذية الفرقة الطائفية، وعن تأليب فئات المسلمين على بعضها البعض، بغية تحقيق غايات سياسية أنانية ومدمرة، ستؤدي بالنتيجة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط ساحة للمزيد من الصراعات والنزاعات والحروب، لا لشيء إلا لأن الحكومة السعودية قد قررت أن تحرف البوصلة وأن تخلق حالة عداء وهمية ضد دول أعضاء بعينها داخل منظمة التعاون الإسلامي نفسها.. لماذا؟ حتى يدير المسلمون والعرب ظهورهم للقدس ولفلسطين وللملايين المشردين والنازحين الفلسطينيين والسوريين على يد الاحتلال الإسرائيلي.

إننا نعيش اليوم، واليوم تحديداً، لحظة تاريخية فارقة وخطيرة مع الإعلان عن عزم الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس، وهو قرار ندينه ونرفضه، بل ونؤكد أنه إجراء أحادي لا قيمة له ولن يمس بالحق التاريخي للشعب الفلسطيني في أن تكون القدس

الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي هدف مشترك يتمثل في تعزيز وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط على نحو يمكنها من بلوغ هدفها: تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وتتشاطر المنظمتان أيضا هدف السعي لإيجاد حلول سلمية وسياسية لسائر النزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على النحو المبين في القرار ٣١٧/٦٩ ومشروع القرار المعروض علينا.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل المنظمتان العمل معا صوب تحقيق هذا الهدف المشترك.

إن زيادة الخطاب المعادي للمسلمين مسألة تثير قلقا شديدا. ويجب على منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة مواصلة العمل من أجل مكافحة كراهية الإسلام وتعزيز التفاهم والحوار والتسامح. وترفض أذربيجان أي محاولة للمساواة بين الإسلام والعنف والإرهاب. وكما ذكر رئيس جمهورية أذربيجان، فخامة السيد إلهام علييف، "نحن أحد أنشط البلدان في مكافحة كراهية الإسلام والمحاولات الرامية إلى ربط الإسلام بالإرهاب". وفي هذا الإطار، ترى أذربيجان أن الحوار بين الثقافات والأديان أداة قوية لمكافحة التعصب وتعزيز التنوع الثقافي، وتستكشف جميع السبل الممكنة لتعزيز السلام والتسامح بين الدول والثقافات. وسنواصل تقديم إسهامنا المتواضع لفائدة منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.10، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي". وأود أن أبلغ الجمعية أن باب المشاركة في تقديم مشروع القرار قد أُغلق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

عضوية قوامها ٥٧ دولة عضوا من أربع قارات، فإن منظمة التعاون الإسلامي تؤدي دورا هاما في تعزيز السلام والأمن وتوطيد ثقافة السلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي. بل إن أهداف السلام والأمن الدوليين، فضلا عن التفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان مكرسة في ميثاق المنظمة.

ونظرا للرقعة الجغرافية الشاسعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تمتد عبر العديد من المناطق والمناطق دون الإقليمية، فإن من الطبيعي أن تتعاون المنظمة والأمم المتحدة بشكل وثيق لتحقيق المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتعمل كلتا المنظمتين بشكل وثيق لتعزيز برنامج العمل المشترك لمنع نشوب النزاعات وحلها، ومكافحة الإرهاب وصون حقوق الإنسان والتعاون في المجال الإنساني وتحقيق التنمية المستدامة. وقد برهنت المنظمة على أنها شريك هام للأمم المتحدة. فهي تعمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي جميعا منظمات شريكة للأمم المتحدة. وترتبط بينها والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي صلات وثيقة فيما يتعلق بمختلف المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وما تزال بعض الدول الأعضاء في المنظمة تعاني من حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وما يزال بعضها تحت الاحتلال العسكري الأجنبي والسيطرة الأجنبية وتعرض لتحديات أمنية معقدة. وما تزال هذه النزاعات تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق المتضررة. وقد أسهمت المنظمة - عبر مختلف الجهود السياسية والدبلوماسية والإنسانية وجهود بناء السلام - إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين في الكثير من الدول الأعضاء فيها.

وتعرب أذربيجان عن تقديرها العميق للالتزام منظمة التعاون الإسلامي في الأجل الطويل في حل النزاعات، وترحب بتشاطر

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، الهند، إسرائيل، الجمهورية العربية السورية

اعتمد مشروع القرار A/72/L.10 بأغلبية ٩٢ صوتاً دون معارضة، ومع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت القرار (٧٤/٧٢).

[بعد ذلك، أبلغت وفود بلغاريا وسويسرا ومالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة للقرار؛ وأبلغ وفد نيبال بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في التكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): يشير القرار ٧٤/٧٢ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي" إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ الذي اعتمد في ٢٠١٦. ونتوقع من برنامج العمل هذا التركيز على التعاون والتفاهم المتبادلين، وقد اندهشنا ونحن نرى أنه تضمن هجوماً آخر على إسرائيل. ويبدو أنه أيا كان ما ناقشه - سواء التعاون ومنع نشوب النزاعات والتنمية أو وساطة - يصر بعض أعضاء منظمة التعاون الإسلامي على بث لغة سامية وكاذبة عن إسرائيل في كل محفل وقرار. وهذا لا يسفر عن تشجيع هذا الحوار، ولا يقدم أي شيء من أجل السلام.

وبسبب علاقاتنا الثنائية القوية مع بعض أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، لم تصوت إسرائيل معارضة للقرار ٧٤/٧٢. ولذلك فإنني أسجل في المحضر الرسمي أن إسرائيل تنأى بنفسها عن الفقرة الرابعة من ديباجة القرار،

وإذ تلاحظ اعتماد مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في اسطنبول، تركيا في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت باكستان والبوسنة والهرسك من مقدمي مشروع القرار A/72/L.10.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هنغاريا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، الأردن، كازاخستان، كينيا، فيرجيزستان، لا تفتيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب أفريقيا، السودان، السويد، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فييت نام، اليمن.

إسرائيل وحدها على نحو غير منصف. وترفض كندا القرارات الأحادية الجانب وأي تسييس للمسائل.

السيد ياردلي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتنا مؤيدين لقرار اليوم ٧٢/٧٤، وهو قرار مفيد وهام. غير أن أستراليا تنأى بنفسها عن الفقرة الرابعة من الديباجة، التي تشير إلى اعتماد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥. إن أستراليا لا تقبل وصف برنامج العمل للإجراءات الإسرائيلية.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تشاطر أرمينيا باعتزاز تاريخاً طويلاً من الصداقة والتعاون والاحترام المتبادل والتفاعل الحضاري العميق مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويمتد تاريخنا المشترك مع بعضها لعدة قرون. وتتمتع أرمينيا ولن تدخر جهداً لمواصلة تعميق معظم علاقاتها الثنائية والودية مع تلك الدول.

وفيما يتعلق بالقرار ٧٢/٧٤ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، تعرب أرمينيا عن أسفها ورفضها لطريقة التفاوض التي اختارتها منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك لتمثيلها في نيويورك. بل إنه لم تكن هناك أي مفاوضات كهذه بشأن مشروع القرار. وليس في ذلك أي احترام لعموم الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن القرار يفتقر إلى المصداقية والتأييد الحقيقي.

ولما لم تكن هناك أي فرص للمشاركة في المفاوضات بشأن القرار، تؤكد أرمينيا مجدداً أنه ليست هناك أي صلاحية لمنظمة التعاون الإسلامي تحول لها تسوية المنازعات خارج مجال ولايتها. ولن تؤدي مثل هذه المزاعم إلا إلى تقويض الجهود المبذولة لأجل الحل السلمي للنزاعات في إطار صيغ التفاوض المتفق عليها دولياً.

وعلاوة على ذلك، تلاحظ أرمينيا مع الشعور بالأسف، الإشارة إلى برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥

٢٠١٦، برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ واعتماد مؤتمر القمة الإسلامي في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ في دورته الحادية عشرة التي عقدت في داكار في ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولهذا السبب، للأسف، لم تستطع إسرائيل التصويت مؤيدة للقرار وامتنعت عن التصويت.

السيد كينديريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بالرغم من أن الولايات المتحدة صوتت مؤيدة للقرار ٧٢/٧٤ وبروح الحفاظ على توافق الآراء بشأن هذا البند، نحن مضطرون إلى أن ننأى بأنفسنا عن الفقرة الرابعة من الديباجة، التي أشار إليها للتو ممثل إسرائيل، التي تنص على ما يلي:

”وإذ تلاحظ اعتماد مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في اسطنبول، تركيا في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠٢٥ واعتماد مؤتمر القمة الإسلامي في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ في دورته الحادية عشرة التي عقدت في داكار في ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الإسلامي“.

والولايات المتحدة تنأى بنفسها عن هذه الفقرة بسبب البيانات غير المقبولة عن إسرائيل في بعض الوثائق المشار إليها، لا سيما برنامج العمل لعام ٢٠٢٥.

السيدة غرين (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد كندا بقوة القرار ٧٢/٧٤ وهدفه المتمثل في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. لكننا ننأى بأنفسنا عن الفقرة الرابعة من الديباجة، حيث تعارض كندا المبادرات في الأمم المتحدة وفي المحافل المتعددة الأطراف الأخرى التي تنتقد

بادئ ذي بدء، نود أن نشكر وفد كوت ديفوار لمهارته في تيسير المفاوضات بشأن القرار ٧٤/٧٢ الذي أتيحت فيه الفرصة لجميع الدول الأعضاء للإسهام في عملية التفاوض وتناسق النص.

وتنص الفقرة ٤ من القرار على:

”تؤكد أن للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي هدفا مشتركا هو تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وتيسيرها حتى يتسنى بلوغ هدفها وهو تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، وأن لهما أيضا غاية مشتركة هي التشجيع على إيجاد حلول سلمية وسياسية لسائر النزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع“.

وليس مستغربا أن نرى فشل مساعي أرمينيا وطبشها للطعن في هذه الصياغة أو غيرها من الأحكام الأخرى التي تشير إلى الوثيقة الإطارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ونشكر المنظمة على موقفها المبدي إزاء النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. فمنذ اندلاع النزاع، ما برحت المنظمة تصف - استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - الإجراءات التي تتخذها أرمينيا في أراضي أذربيجان بأنها عدوان، وتعرب عن إدانتها بأشد العبارات الممكنة لاستخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها.

وفي عام ٢٠١٦ أنشأت المنظمة فريق اتصال معني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان. ويكتسي إنشاء فريق الاتصال وفعالية أدائه أهمية كبيرة، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة لإرغام أرمينيا على الامتثال لالتزاماتها الدولية والاستجابة للنداءات المستمرة من قبل منظمة التعاون الإسلامي للدول الأعضاء فيها وللمجتمع الدولي لاستخدام تدابير سياسية واقتصادية فعالة لوضع حد للعدوان

في ديباجة القرار. ويتضمن برنامج عمل المنظمة لعام ٢٠٢٥ بعض الصيغ التي تتعارض على نحو صارخ مع المبادئ المتفق عليها لتسوية النزاع في ناغورني كاراباخ. وعليه، امتنعت أرمينيا عن التصويت على القرار.

وتدعو أرمينيا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى رفض إساءة استخدام المنظمة نفسها التي تعرب أذربيجان عن احترامها لها، لأن مثل هذه المساعي لا تؤدي إلا إلى تقويض التسوية السلمية للنزاع في ناغورني - كاراباخ التي تجري في إطار صيغة مأذون بها دوليا وهي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبالرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

وقد طلبت وفود عديدة الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على عشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): يمارس بلدي حق الرد على ما ورد في كلمة ممثل النظام السوري. ونأسف على ما ورد فيها من اتهامات باطلة وزائفة، ونرفض رفضا قطعيا ما ورد بحق المملكة العربية السعودية. ونذكر بأن جميع محاولات النظام السوري، بصرف النظر عن الانتهاكات الجسيمة التي يقوم بها ضد شعبه والتي كانت السبب الرئيسي لتجميد عضويته في منظمة التعاون الإسلامي، لن تجدي أبدا. وإنه من المؤسف حقا أن يقف ممثلو النظام السوري أمام قرار يدعو إلى التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة القرار ٧٤/٧٢. ولا يفوتني أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة له.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حقه في الرد على تعليق ممثل أرمينيا.

وتحريفات وتأويلات خاطئة وتدل على مدى نأي أرمينيا عن الانخراط في أي مسعى ببناء لتحقيق السلام في منطقتنا. وتؤكد أرمينيا مرة أخرى وبوضوح أن عليها هي تقع المسؤولية عن تقويض الأمن والاستقرار في المنطقة بتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، واستمرارها في احتلال أراضي أذربيجان وتعمدها حرمان أكثر من مليون من الأذربيجانيين اللاجئين والمشردين داخليا من حق العودة إلى ديارهم، واتباعها للأيديولوجية العنصرية، وتأويلها الخاطئ للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

السيد مارغاربان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): آسف لأخذ الكلمة، ممارسة لحقنا في الرد للمرة الثانية، وذلك للرد على الملاحظات التي أدلى بها وفد أذربيجان.

يقوم الوفد الأذربيجاني، بطريقة منطوية، بقلب الحقائق رأسا على عقب ويحاول خداع المجتمع الدولي فيما يتعلق بالنزاع الدائر في ناغورني كاراباخ. وما فتئت أذربيجان تزيف عرض جوهر الصراع في ناغورني كاراباخ، محاولة إخفاء سياستها المتمثلة في أعمال التطهير العرقي والعنف التي ارتكبتها ضد شعب ناغورني كاراباخ خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١، وكذلك ضد الأرمن في مدن باكو وسومغيت وكبروفاباد وأماكن أخرى. ثم تطورت هذه الإجراءات لتصبح عدوانا صريحا وشن أعمال عدائية واسعة النطاق ضد سكان ناغورني كاراباخ، شارك فيها أيضا مرتزقة يرتبطون ارتباطا وثيقا بمنظمات إرهابية وأودت في نهاية المطاف بحياة الآلاف من المدنيين.

وقد دعت الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الصيغة الدولية المكلفة بالتفاوض على حل النزاع، مرارا إلى إنشاء آليات للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. وأكد الرؤساء المشاركون للمجموعة أنه من دون هذه الآليات، سيواصل الجانبان تبادل اللوم في شن

الأرميني وإنهاء احتلال أرمينيا للأراضي الأذربيجانية. ونرى أن من شأن المداولات في إطار فريق الاتصال والمنظمة أن تكمل وتسهم في تنفيذ قرارات المنظمة ذات الصلة، وتساعد في تنسيق الجهود الفردية والمشاركة للدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق هذه الغاية. ومثلما أعرينا في مناسبات سابقة، فإن أذربيجان تتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والشركاء الآخرين في التوصل في أقرب وقت ممكن لحل للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان على أساس الموقف المذكور أعلاه ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد مارغاربان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلت به ممثلة أذربيجان.

يشهد بيان أذربيجان على سياسة إساءة استخدام شتى الصيغ والأشكال، التي هي في هذه الحالة إطار التعاون المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة بشأن النزاع في ناغورني - كاراباخ. وعضوا عن ذلك ينبغي لأذربيجان أن تؤكد مجددا تمسكها بالمبادئ الأساسية لحل النزاع التي قدمها رئيسا مجموعة مينسك في مناسبات عديدة، بما في ذلك مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، واحترام السلامة الإقليمية للدول. إلا أن أذربيجان ما تزال تحيد عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بشأن تعزيز نظام وقف إطلاق النار. وهي تفعل ذلك بوضع المزيد من العقوبات أمام زيادة عدد المراقبين لمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار على الحدود مع ناغورني كاراباخ.

ونأمل أن تبدي أذربيجان الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، لتسهم بذلك في إيجاد الحلول الدائمة وفي تحقيق السلام في المنطقة.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): إن الملاحظات التي أبداها ممثل أرمينيا للتو ليست سوى أكاذيب

هجمات قاتلة على خط التماس على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان.

ووافقت أرمينيا وناغورني كاراباخ على إنشاء هذه الآلية، لكن أذربيجان ترفض باستمرار تنفيذ تدابير لبناء الثقة من أي نوع. ويُبين الاستخدام المنهجي للأسلحة الثقيلة والمدفعية والقذائف للمجتمع الدولي بشكل لا لبس فيه سبب رفض القيادة الأذربيجانية إنشاء هذه الآلية.

وعلى خلفية الأعمال العدائية على حدود ناغورني كاراباخ، من غير المقبول السماح لأذربيجان بمواصلة ممارستها الحالية المتمثلة في انتهاك وقف إطلاق النار بانتظام. وإننا ندعو أذربيجان إلى نبذ العنف والالتزام بتنفيذ المقترحات الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ١٧٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.